

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA)

كبديل شرعي لوكالات التصنيف الائتماني الدولية

Islamic International Rating Agency (IIRA) Legitimate alternative for International Credit Rating Agencies

أ.د./زيدان محمد**

أستاذ التعليم العالي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

أ /ختروسي يمينة*

أستاذة مساعدة قسم أ

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

ملخص: أظهر إخفاق وكالات التصنيف الائتماني الدولية بُعد تصنيف هذه الأخيرة للمؤسسات المالية عن الهدف المنشود من التصنيف الائتماني، وعلى الرغم من ذلك قامت وكالة Standard & Poor's بتصنيف إحدى المؤسسات المالية الإسلامية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اختلاف طبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية عن المؤسسات المالية التقليدية؛ لذلك وجب تفعيل دور الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف في الاقتصاد، لاسيما مع تواصل نمو التمويل الإسلامي، وانضمامه إلى الاقتصاد العالمي، الذي جاء نتيجة للأسلوب الذي اتبعه المشاركون في السوق لمعالجة اختلال التوازن التقليدي بين العرض والطلب، حيث لا يزال قطاع التمويل الإسلامي سوقا يحركه الطلب مع ضعف العرض، بسبب العدد المحدود للمراكز الإسلامية وبيئاتها المنظمة بطرق مختلفة، ومن ثم وجب توسيع وتحسين المراكز القائمة حاليا، واعتماد بيئة تنظيمية أكثر شفافية، وهذا ما ستعمل الوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف على تحقيقه، من خلال اهتمامها بتصنيف المؤسسات المالية الإسلامية، الذي يلي احتياجا مشتركا لكل من المؤسسات والمتعاملين معها، فالأفراد حريصون على من يرشدهم إلى أكثر المؤسسات والمنتجات التزاما بالشريعة الإسلامية، وأكثرها أمنا من حيث الملاءة والقدرة المالية، والمؤسسات حريصة على تسويق منتجاتها على أنها تحقق ما يطلبه المتعاملون من الالتزام الشرعي والملاءة المالية.

الكلمات الدالة: التصنيف الائتماني، التصنيف الشرعي، الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، وكالات التصنيف الائتماني الدولية، مجموعة البركة المصرفية.

* khdoctorat2010@yahoo.fr

** zidane1962@gmail.com

Abstract:

Showed the Failure Of International Credit Rating Agencies, after the latter classification of financial institutions for the objective classification of credit Rating However, the agency Standard & Poor's to classification of one of the Islamic financial institutions on the one hand and on the other hand the different nature of the work of traditional financial institutions, So we must activate the role of the Islamic International Rating Agency in the economy, especially with the continued growth of Islamic finance, and joining the global economy, which came as a result of the approach taken by market participants to deal with the disruption of the traditional balance between supply and demand, where the Islamic finance sector is still a demand-driven market with weak display, because of the limited number of Islamic centers and their environments organized in different ways and then must expand, improve existing centers currently, the adoption of more transparent regulatory environment, and this is what Islamic International Rating Agency to achieved through its interest in the classification of the Islamic financial institutions, through its interest in the classification of the Islamic financial institutions that meets the common needs of both institutions and clients. The Individuals keen to guide them to more of institutions and products commitment to Islamic law, Safe and its impact in terms of financial solvency, ability and institutions eager to market their products as a check as requested by the legitimate commitment of traders and financial solvency.

Key Words: Credit Rating, Rating legitimate, The Islamic International Rating Agency, International Credit Rating Agencies, Baraka Banking Group.

مقدمة

على الرغم من التطور الذي أحرزته البيئة الاقتصادية الدولية، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى ثقافة التصنيف، فبهذا الأخير يُتدارك حق المستثمر في الحصول على الشفافية فيما يتعلق بالفرص الاستثمارية، والتعرف على مخاطر الاستثمار، وجعلها واضحة وقابلة للمقارنة مع الخيارات المتوفرة، وهذا ما يعزز ثقة المستثمرين، لأن التصنيف الائتماني عملية تهدف إلى توفير المعلومات، والتقييم المستقل بشأن مدى ملائمة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو جودة المنتجات المالية، وفي الوقت نفسه لا يعتبر التصنيف ضماناً لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، وبذلك فالتصنيف الائتماني هو عبارة عن رأي رسمي يصدر عن وكالة متخصصة في تحديد التصنيفات الائتمانية لأحد الكيانات، التي يمكن أن تكون حكومة أو وكالة حكومية أو مؤسسة مالية أو شركة

كبرى، وتشكل التصنيفات الائتمانية أساساً للمقارنة بين المخاطرة الائتمانية المرتبطة بإحدى المؤسسات والمخاطرة المرتبطة بمؤسسات أخرى، حيث تقوم وكالة التصنيف الائتماني بإعادة تقييم التصنيف الائتماني الذي منحتة لإصدار معين عندما تتغير الظروف، وتعتمد في ذلك على أربعة مؤشرات، تتمثل في الربحية والإيرادات، تقييم جودة الأصول (الموجودات)، تمويل السيولة (موارد المنشآت المالية)، كفاية رأس المال.

لا تقتصر فوائد التصنيف على المستثمر فقط، بل تتعدى إلى مصدر التصنيف، الذي يمنحه التصنيف فرصة الحصول على مصادر بديلة لرأس المال، ومن ثم تخفيض تكاليف التمويل، فضلاً عن أنه يساعد على التخطيط الإستراتيجي طويل الأجل، بالإضافة إلى أن هناك أسواقاً تسعى من خلال التصنيف إلى معرفة المخاطر في النظام الاقتصادي، وتمكين النمو وتدفعات رأس المال عبر الحدود، ولكن يجب أن يُمنح التصنيف من وكالات تتصف بالمصداقية، وتتناسب من طبيعة عمل المؤسسات المالية محل التصنيف.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية تصنيف المؤسسات المالية الإسلامية، لاسيما مع زيادة الأدوات المالية الإسلامية الاستثمارية وتنوعها، وقصور كفاءة المعلومات، هذا ما جعل اتخاذ القرار الاستثماري بشكل سليم من أصعب ما يواجه المستثمر الذي يرغب في تحقيق الملاءة المالية والالتزام الشرعي.

أهداف الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إخفاقات وكالات التصنيف الائتماني الدولية، وإظهار ضرورة استبدال هذه الوكالات بالوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، لاسيما إذا تعلق الأمر بتصنيف المؤسسات المالية الإسلامية.

مشكلة الدراسة: نظراً لأهمية الموضوع، ومن أجل الوصول إلى الهدف المرجو من الدراسة، ارتأينا طرح السؤال الآتي:

هل يمكن إخضاع المؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها جزءاً من مؤسسات التمويل القائمة حالياً محلياً ودولياً لنفس وكالات تصنيف المؤسسات المالية التقليدية؟

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال:
أداة الوصف، للتعرف على المعايير المستخدمة في التصنيف بشقيه الائتماني والشرعي.

أداة التحليل، بهدف إظهار طبيعة عمل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، من خلال تصنيفها لمجموعة البركة المصرفية.

أقسام الدراسة: بهدف الإمام بجميع جوانب الموضوع، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:
أولاً: مظاهر إخفاق وكالات التصنيف الائتماني الدولية في تصنيف المؤسسات المالية التقليدية.
ثانياً: تصنيف وكالة s&p لمجموعة البركة المصرفية (ABG).

ثالثاً: الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) كبديل شرعي لوكالات التصنيف الائتماني الدولية.

رابعاً: تصنيف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) لمجموعة البركة المصرفية (ABG).
أولاً: مظاهر إخفاق وكالات التصنيف الائتماني الدولية في تصنيف المؤسسات المالية التقليدية يظهر إخفاق وكالات التصنيف الائتماني الدولية في تصنيف المؤسسات المالية التقليدية، من خلال عدم تعديل درجات التصنيف الائتماني لعدد من المؤسسات المالية قبل حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2007، بالإضافة إلى منحها درجة الاستثمار لعدد من المؤسسات التي كان لها دور رئيس في الأزمة المالية العالمية سنة 2007^(*)، ويمكن توضيح ما تم ذكره من خلال الجدول الآتي، الذي يُظهر الدرجات الممنوحة لبعض المؤسسات المالية من وكالات التصنيف الائتماني الدولية قبل يوم من إفلاسها أو إنقاذها:

الجدول رقم (01): المؤسسات المالية التقليدية التي أخفقت وكالات التصنيف الائتماني الدولية في تصنيفها

المؤسسة	Lehman Brothers	A.I.G	City Group	Merrill Lynch	Bear Steams
وضعية المؤسسة	إعلان حالة الإفلاس	الحصول على قرض بقيمة 85 مليار دولار من البنك الاحتياطي الأمريكي مقابل حصة بلغت %79.9	الحصول على 20 مليار دولار، تلقى ضمانات على 300 مليار دولار من موجوداته من وزارة الخزانة الأمريكية	حصول صنفقة للتملك من قبل Bank America	حصول صنفقة شراء من قبل JP Morgan
التصنيف الممنوح من قبل وكالة Moody's ^(**)	A ₂	A ₂	Aa ₃	A ₂	Baa ₁

تفسير التصنيف	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية، ومعدل الخسارة يقدر بـ %0.2569	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية، ومعدل الخسارة يقدر بـ %6.5230	درجة المضاربة، ومعدل الخسارة يقدر بـ %0.2569	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية، ومعدل الخسارة يقدر بـ %0.2569	جدارة ائتمانية من متوسطة إلى أقل من متوسط، ومعدل الخسارة يقدر بـ %0.6050
التصنيف الممنوح من قبل وكالة Standard & Poor's ^(***)	A	-AA	A-	A	BBB
تفسير التصنيف	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	جدارة ائتمانية عالية	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسط
التصنيف الممنوح من قبل وكالة Fitch IBCA ^(****)	A+	-AA	A	A+	BBB
تفسير التصنيف	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	جدارة ائتمانية عالية	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Ashok vir Bhatia, Sovereign Credit Ratings Methodology: an Evaluation, IMF, WP/02170/Washington, D.C.2002,p40.

- Peter S. Rose, Jone W.Kolariz & Donald R.Fraster, Financial Institution & Managing Financial Services, Boston: Irwin, FourthEdition, 1993,p10.

- عاطف وليم أندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص126.

- محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2005، ص ص 120-122.

يوضح الجدول السابق اتفاق وكالات التصنيف الائتماني الدولية على التصنيف نفسه من حيث المعنى، وإن اختلفت الرموز من وكالة إلى أخرى في تصنيفها لأغلب المؤسسات، ماعدا مؤسسة City Group ، التي اتفقت على تصنيفها وكالة Standard & Poor's ووكالة Fitch IBCA بأنها تملك جدارة ائتمانية عالية، في حين منحتها وكالة Mood's درجة مضاربة ومعدل خسارة قدر بـ 6.5230%، وعلى الرغم من وجود اتفاق في التصنيف، إلا أنه لم يعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة محل التصنيف.

ثانياً- تصنيف وكالة s&p لمجموعة البركة المصرفية ABG:

أمام إخفاق وكالات التصنيف الائتماني الدولية في تصنيف المؤسسات المالية التقليدية، جاء تصنيف وكالة s&p لمجموعة البركة المصرفية ABG، وهنا يمكن طرح السؤال الآتي: كيف يمكن لمثل هذه الوكالات أن تقدم تصنيفاً للمؤسسات المالية الإسلامية؟ ألا يوجد تعارض بين طبيعة التصنيف الذي تقدمه هذه الوكالات وطبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية؟

1- التعريف بمجموعة البركة المصرفية (ABG):

مجموعة البركة المصرفية هي شركة مساهمة عامة مقرها مملكة البحرين، تأسست سنة 2006م نتيجة نقل الحصص المختلفة في ملكيات مصارف البركة إلى المجموعة بداية من سنة 2004م⁽¹⁾، بالإضافة إلى توحيد قوائمها المالية وتجميعها، وتعتبر مجموعة البركة المصرفية أول مجموعة مصرفية عربية تتمتع بهذا الحجم والمستوى من الانتشار الجغرافي الذي أصبح يمتد إلى 14 بلداً عبر بنوك تابعة، ويمكن توضيح أعضاء مجموعة البركة المصرفية في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): أعضاء مجموعة البركة المصرفية (ABG)

اسم البنك	البلد	عدد الفروع	سنة التأسيس
البنك الإسلامي الأردني	الأردن	80	1978
بنك البركة المصري	مصر	26	1980
بنك البركة التونسي	تونس	08	1983
بنك البركة السوداني	السودان	27	1984
بنك البركة الإسلامي	البحرين	06	1984
بنك البركة التركي للمشاركات	تركيا	167	1985
بنك البركة المحدود	جنوب إفريقيا	07	1989
بنك البركة الجزائري	الجزائر	26	1991
بنك البركة اللبناني	لبنان	07	1991
مجموعة البركة المصرفية (الشركة الأم)	البحرين	01	2002
إتقان كابيتال	المملكة العربية السعودية	01	2007
بنك البركة	اندونيسيا	01	2008
بنك البركة السوري	سوريا	09	2009
بنك البركة الباكستاني المحدود	باكستان	110	2010
بنك البركة الليبي	ليبيا	01	2011

المصدر: الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية (ABG) <http://www.ambaraka.com>

من خلال الجدول يتضح لنا أن مجموعة البركة المصرفية حققت انتشارا جغرافيا كبيرا في غضون 10 سنوات، حيث وصل عدد فروعها في سنة 2014 إلى 477 فرعا موزعة عبر 15 دولة، وبحكم أن تأسيس الشركة الأم للمجموعة كان في سنة 2002، وبداية عملية نقل الحصص المختلفة في ملكيات مصارف البركة إلى المجموعة كان في سنة 2004، ودام إلى غاية سنة 2006.

2- نتائج تصنيف وكالة S&P لمجموعة البركة المصرفية ABG :

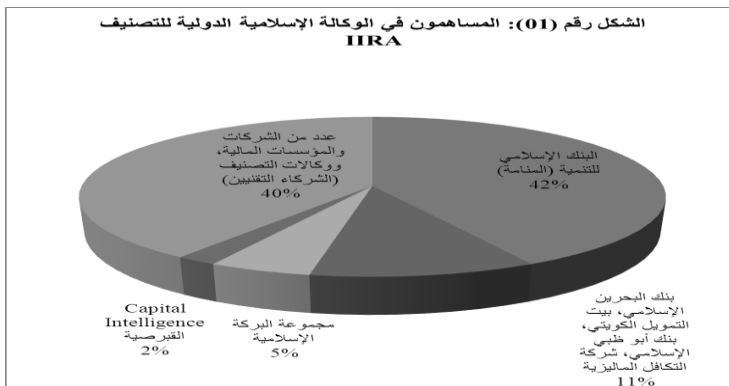
صُنفت مجموعة البركة المصرفية أول مرة في أبريل 2007، من قِبَل وكالة Standard and Poor's، وتحصلت على تصنيف بدرجة فئة استثمار للالتزامات طويلة الأجل (-BBB) وللالتزامات قصيرة الأجل (3-A)، وتم تأكيد التصنيف الاستثماري للمجموعة من قِبَل الوكالة نفسها في شهر ماي من سنة 2008⁽²⁾، ويأتي هذا التصنيف كتأكيد لما تتمتع به مجموعة البركة المصرفية من نموذج أعمال قوي، وتنوع جغرافي متفوق، بالإضافة إلى صمودها أمام الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

ثالثا- الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف كبديل شرعي لوكالات التصنيف الائتماني الدولية:

يرتكز عمل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف على حقيقة مفادها أن عدم وجود الغموض هو حجر الأساس في الخدمات المالية الإسلامية، والتصنيفات تحقق ذلك عن طريق تحسين الشفافية في الأسواق، بالإضافة إلى قيمة التصنيفات في جعل الأنظمة المالية أكثر كفاءة.

1- نشأة الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA:

تأسست الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف كشركة مساهمة مقرها مملكة البحرين، برأسمال مصرح به قدره 10 ملايين دولار، بدعوة من البنك الإسلامي للتنمية في المنامة سنة 2000⁽³⁾، ويمكن توضيح نسبة المساهمات في الوكالة من خلال الشكل الآتي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

<http://www.iirating.com>

من خلال الشكل يتضح لنا أن أكبر حصة مساهمة في الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف يمتلكها البنك الإسلامي للتنمية بالمنامة، وتقدر بـ 4.2 مليون دولار، وتليها مباشرة مساهمة الشركات والمؤسسات المالية ووكالات التصنيف المحلية (الشركاء التقنيون) بـ 4 ملايين دولار، وهذه المساهمة للشركاء التقنيين تمنح الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف درجة عالية من الخبرة في مجال التصنيف، ومن ثمّ درجة عالية من المصداقية.

وفيما يتعلق بالشركاء التقنيين نجد:

1-1- وكالة التصنيف الماليزية MARC: هي وكالة تصنيف ائتماني محلي في ماليزيا، تأسست سنة 1995⁽⁴⁾ من قبل شركات التأمين على الحياة، شركات التأمين العامة، وسطاء الأوراق المالية، بنوك الاستثمار في ماليزيا، وتمتلك الوكالة عدة تصنيفات سائدة في مجالات ديون الشركات، وديون تمويل المشاريع، والصكوك المنظمة.

1-2- شركة التصنيف الائتماني المحدودة JCR - VIS: تأسست هذه الوكالة بفضل دعم وكالة اليابان للتصنيف الائتماني المحدود، لأن JCR هي وكالة التصنيف الرئيسة في اليابان و VIS خدمات المعلومات الحيوية المحدودة (الخاصة)، بنك المعلومات، ومنظمة الأبحاث المالية في باكستان، وتمتلك الوكالة تصنيفات سائدة في جميع المجالات الرئيسة، بما في ذلك الخدمات المصرفية والتكافل، إدارة الأصول وديون الشركات، إصدارات الصكوك الرئيسة.

2- أنواع التصنيفات الصادرة عن الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA:

يعكس تصنيف المؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها اهتمام المتعاملين بجانبين هما: الالتزام الشرعي، والملاءة المالية. وظهور مؤسسات تحتم بهذا التصنيف يدل على وصول الصناعة المالية الإسلامية إلى مرحلة متقدمة، وإدراك المؤسسات المالية الإسلامية والقائمين عليها بضرورة الاهتمام بالجودة والالتزام والالتزام بالأسس الشرعية. والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA أثبتت هذا التقدم، وذلك بما توفره من تصنيفات على المستوى المحلي والدولي، فهي تقدم تصنيفا ائتمانيا لإيضاح مدى القوة والملاءة المالية للمؤسسات المالية أو منتجاتها، إضافة إلى تقديم تصنيف شرعي لإيضاح مدى توافق المؤسسات المالية أو منتجاتها مع المتطلبات الشرعية والتزامها بتوجيهات هيئتها الشرعية.

1-1- التصنيف الائتماني:

يكتسي الائتمان أهمية في اقتصاديات الدول وتقدمها، فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة، ويمكن لرجال الأعمال مباشرة أعمالهم أو توسيعها، وفي ذلك زيادة لإنتاجية رأس المال، وفي المقابل يتضمن الائتمان مخاطر في ظل حرية حركة رؤوس الأموال، الأمر الذي كان سببا في حدوث عديد

من الأزمات المالية الدولية، كأزمة جنوب شرق آسيا وأزمة المكسيك، وفي ظل عامل عدم التأكد كان لابد من تقدير مستويات الخطر في جميع المعاملات المالية.

أ/ التقديرات قصيرة الأجل الصادرة عن الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA عن القدرة الائتمانية للمصدر والإصدارات:

الجدول رقم (03): التقديرات قصيرة الأجل

المركز الائتماني	صفات المصدر
A1+	- أعلى ثقة من الدفع في الوقت المحدد. - توفر السيولة قصيرة الأجل. - القدرة على الوصول إلى مصادر بديلة للتمويل.
A-1	- ثقة عالية من الدفع في الوقت المحدد. - توفر السيولة مع تدعيمها بعوامل حماية أساسية جيدة. - مخاطر طفيفة.
A-2	- ثقة جيدة من الدفع في الوقت المحدد. - السيولة وأسس الشركة سليمة. - المنفذ إلى أسواق رأس المال جيد. - مخاطر قليلة.
A-3	- السيولة مرضية. - عوامل الخطر تخضع لمزيد من الاختلاف. - من المتوقع الدفع في الوقت المحدد.
B	- قد لا تكون السيولة كافية لضمان دفع الالتزامات في الوقت المحدد.
C	- القدرة على الدفع الفوري للالتزامات أمر مشكوك فيه.

Source: www.iirating.com

يوضح الجدول السابق أن الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA تستخدم مقياساً من A1+ إلى C لتصنيف القدرة الائتمانية للمصدر والإصدارات قصيرة الأجل، بداية بالمركز A1+ كونه أعلى تصنيف ممكن، ونهاية بالمركز C كأدنى تصنيف ممكن، أي كلما انخفض التصنيف كلما زادت درجة المخاطرة وقلت القدرة الائتمانية للمصدر والإصدار.

ب/ تقديرات الأجل المتوسط والطويل الصادرة عن الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA
عن القدرة الائتمانية للمصدر والإصدارات:

الجدول رقم (04): تقديرات الأجل المتوسط والطويل

المركز الائتماني	صفات المصدر
AAA	- أعلى جودة للائتمان. - أقل مخاطر للائتمان.
AA- /AA /AA+	- جودة الائتمان عالية. - عوامل الحماية قوية. - الخطر بسيط ولكن قد يختلف من وقت لآخر بسبب الظروف الاقتصادية.
A-/A/A+	- جودة الائتمان جيدة - عوامل الحماية مقبولة. - قد تختلف عوامل الخطر مع التغيرات المحتملة في الاقتصاد.
BBB-/BBB/BBB+	- جودة الائتمان مقبولة. - عوامل الحماية معقولة وكافية.
BB-/BB/BB+	- من المرجح أن تُلبى الالتزامات. - عوامل حماية قابلة للإضعاف إذا حدثت أي تغيرات في الاقتصاد.
B-/B/B+	- من المرجح أن تُلبى الالتزامات. - عوامل حماية قابلة للتذبذب بشكل واسع إذا حدثت أي تغيرات في الاقتصاد.
CCC	- وجود شكوك كبيرة نحو القدرة على الوفاء بالالتزامات. - عوامل الحماية قليلة والمخاطر قد تكون كبيرة.
CC	- خطر افتراضي مرتفع.
C	- خطر افتراضي مرتفع جدا.
D	- الالتزامات المتعثرة.

Source: www.iirating.com

يوضح الجدول السابق أن الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA تستخدم مقياساً من AAA إلى C لتصنيف القدرة الائتمانية للمصدر والإصدارات طويلة الأمد، بداية بالمركز AAA كونه أعلى تصنيف ممكن، ونهاية بالمركز C كأدنى تصنيف ممكن، أي كلما انخفض التصنيف كلما زادت درجة المخاطرة، وقلت القدرة الائتمانية للمصدر والإصدار.

2-2- التصنيف الشرعي:

يختلف التصنيف الشرعي عن التصنيف الائتماني، في كون هذا الأخير يمنح المؤسسة درجة بالنظر إلى جودة الأصول التي تمتلكها من حيث قوة الضمانات التي تستند إليها، ومدى القدرة على تسيلها، وهو يكون على درجات، في حين أن التصنيف الشرعي يكون على درجات أيضاً، لكن هذه الدرجات لا تعكس معايير ائتمانية، وإنما تعكس معايير شرعية.

أ/ أهداف التصنيف الشرعي:

تصدر الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA تصنيفات تعتمد على المستوى الدولي، سعياً منها لاستقطاب وكالات التصنيف العالمية مثل (Standard and Poor's)، (Moody's)، ليكون لها دور في الوكالة إما مساهمين أو استشاريين من أجل إضفاء الدعم، مستفيدة من أسمائهم كوكالات تصنيف عالمية، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الآتية⁽⁵⁾:

- تصنيف الكيانات العامة والخاصة؛
- إجراء تقييم مستقل وإبداء الرأي عن خسائر الكيان المصنف المحتملة مستقبلاً؛
- إجراء تقييم مستقل عن مدى اتفاق الكيان أو الأداة المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- بث البيانات والمعلومات التي تساعد على تطوير سوق رأس المال الإسلامية؛
- إدراج معايير تحقق المزيد من الإفصاح والشفافية؛
- المساهمة في تعزيز سوق رأس المال الإسلامية الدولية والأدوات المالية الإسلامية؛
- تعزيز البنية الأساسية للسوق المالية الإسلامية بما يُضفي القوة والشفافية على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية، وتمكينها من تقدير حجم المخاطر التي تواجهها؛
- تطوير النشاط المصرفي الإسلامي وجعل منتجاته مقبولة أكثر على الصعيد العالمي.

ب/ التصنيف الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية:

تعتمد الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA على جميع العناصر المهمة التي تُكوّن في مجملها فكرة واضحة عن تقويم الانضباط الشرعي في عمل المؤسسة المالية، ويقوم ذلك التقويم على سُلّم يتكون من 100 نقطة، تُجمع مكوناته من لجنة التقويم باستخدام المعايير المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): معايير التصنيف الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية

المعمول بها في الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA

معايير التصنيف الشرعي	المؤسسة المالية
<ul style="list-style-type: none"> - الهيئة الشرعية - الرقابة الشرعية الداخلية لدى المؤسسة - المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية - التدريب والموارد البشرية - الزكاة - المصلحة الاجتماعية - صيغ التمويل لدى المؤسسة المالية - الهوية والصورة الانطباعية. 	البنوك الإسلامية
<ul style="list-style-type: none"> - الهيئة الشرعية - الرقابة الشرعية الداخلية لدى المؤسسة - المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية - التدريب والموارد البشرية - الزكاة - المصلحة الاجتماعية - صيغ التمويل لدى المؤسسة المالية - الهوية والصورة الانطباعية - استثمار أموال وعاء التأمين - طريقة معالجة الفائض في الوعاء - طريقة معالجة العجز في الوعاء - إعادة التأمين لدى أي نوع من شركات إعادة - نقل جزء من المخاطر لشركات إعادة التأمين، والعمولات والعوائد على احتياطات الأخطار السارية 	شركات التأمين

الصناديق الاستثمارية	-الهيئة الشرعية
	-الرقابة الشرعية الداخلية لدى المؤسسة
	-المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية
	-التدريب والموارد البشرية
	-الزكاة
	-المصلحة الاجتماعية
	-صنع التمويل لدى المؤسسة المالية
	- الهوية والصورة الانطباعية
	- وجود إجراءات معتمدة للتطهير من المكاسب المحرمة وغرامات التأخير
	- التسويق
	- محتوى نشرة الصندوق ووثائق الإصدار

المصدر: عبد الباري مشعل، سبل دعم جهود المؤسسات المعنية بالتصنيف للمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي- 03 جوان 2009، ص14،15.

يوضح الجدول السابق أن التصنيف الشرعي للمؤسسات والمنتجات يستهدف دعم الانضباط الشرعي فيهما، على مستوى إصدار الفتوى ومستوى التطبيق العملي من خلال وضع درجات لمستوى هذا الانضباط، والتي من شأنها أن تعكس الواقع الذي تنشط فيه هذه المؤسسات.

رابعاً- تصنيف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف لمجموعة البركة المصرفية (ABG):

1- نتائج تصنيف مجموعة البركة المصرفية (ABG): قام مصرف البحرين المركزي باعتماد الوكالة الإسلامية الدولية وشركة Dagong العالمية للتصنيف الائتماني المحدودة كمؤسسات تصنيف ائتماني خارجية، حيث قامت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف في 29 نوفمبر 2014 بمنح تصنيف ائتماني لمجموعة البركة المصرفية من الدرجة الاستثمارية، وتم تأكيد التصنيف الائتماني الممنوح لمجموعة البركة المصرفية في 21 سبتمبر 2015 من قبل الوكالة الإسلامية الدولية وشركة Dagong العالمية للتصنيف الائتماني المحدودة⁽⁶⁾، وكانت نتائج التقييم مثلما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): معايير ودرجات تصنيف مجموعة البركة المصرفية (ABG)

الدرجة	معيار التصنيف
A+	الالتزامات طويلة الأجل (على مستوى التصنيف الوطني)
A-2	الالتزامات قصيرة الأجل (على مستوى التصنيف الوطني)
BBB+	الالتزامات طويلة الأجل (على مستوى التصنيف الدولي)
A-3	الالتزامات قصيرة الأجل (على مستوى التصنيف الدولي)
80-76	درجة المضارب العامة
85-81	هيكل حوكمة المجموعة
80-76	هيكل حوكمة الشريعة
80-76	جودة إدارة الأصول

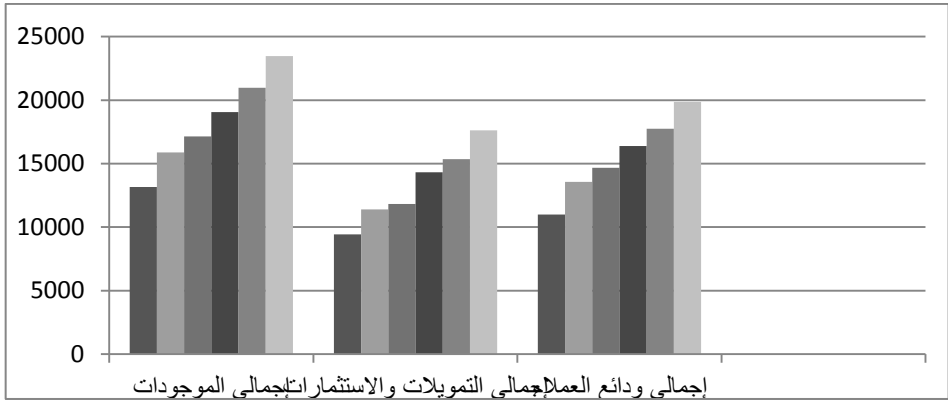
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA.

وبناء على الدرجات الممنوحة لمجموعة البركة المصرفية، فقد أشارت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف أن المعايير الائتمانية للمجموعة قوية، وأن هيكل حوكمة المجموعة متطور يسمح بتحديد وحماية حقوق مختلف أصحاب المصلحة في المجموعة، وأن نسبة كفاية رأس المال للمجموعة والشركات التابعة لها تعتبر قوية وتفوق متطلبات الحد الأدنى المقبول عالمياً، حيث بلغت كفاية رأس المال للمجموعة 16.49% في 31 ديسمبر 2013 وهي نسبة أعلى بشكل آمن من الحد الأدنى الذي تنص عليه المتطلبات الرقابية وهو 12%⁽⁷⁾، بالإضافة إلى ذلك فقد منحت الوكالة درجة الامتياز لكل من هيكل حوكمة المجموعة وهيكل حوكمة الشريعة وإدارة الأصول.

2- معايير تصنيف مجموعة البركة المصرفية (ABG):

لم تتأثر مجموعة البركة المصرفية بالأزمة المالية العالمية سنة 2008 على المدى البعيد، لأنها واصلت إنجازاتها مثلما يوضحه التمثيلان البيانيان الآتيان:

الشكل رقم (02): تطور المركز المالي لمجموعة البركة المصرفية (ABG) خلال (2009 – 2014)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما جاء في التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية (ABG) لسنة 2014، ص 03.

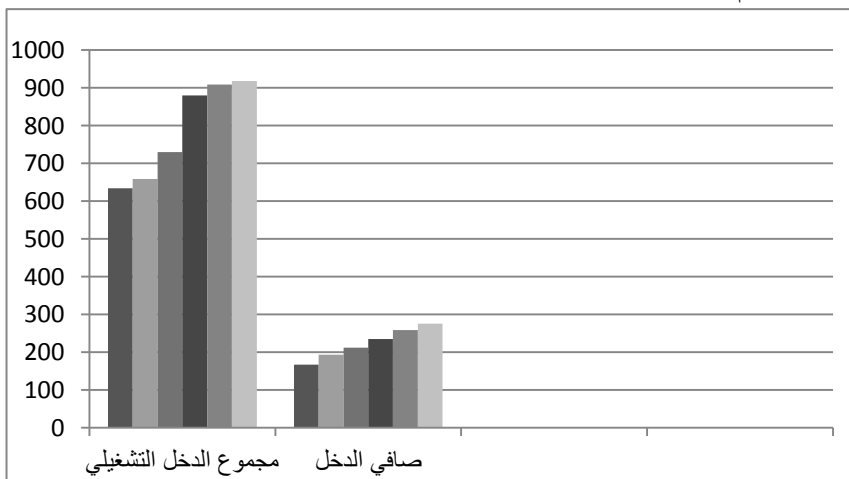
من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن:

إجمالي الموجودات حققت نمواً خلال الفترة (2009-2014) بالمعدلات الآتية على التوالي:
20.59%، 8.03%، 11.08%، 10.03%، 11.90%.

إجمالي التموليات والاستثمارات حققت نمواً خلال الفترة (2009-2014) بالمعدلات الآتية على التوالي:
20.78%، 3.74%، 21.16%، 7.23%، 14.77%.

إجمالي ودائع العملاء حققت نمواً خلال الفترة (2009-2014) بالمعدلات الآتية على التوالي:
23.38%، 8.17%، 11.70%، 8.20%، 11.93%.

الشكل رقم (03): تطور ربحية مجموعة البركة المصرفية (ABG) خلال (2009 – 2014)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية (ABG) لسنة 2014، ص 03.

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن:
الدخل التشغيلي حقق نمواً خلال الفترة (2009-2014) بالمعدلات الآتية على التوالي: 3.94%،
10.77%، 20.54%، 3.29%، 0.99%.
صافي الدخل حقق نمواً خلال الفترة (2009-2014) بالمعدلات الآتية على التوالي: 15.56%،
9.84%، 10.84%، 9.78%، 6.58%.
وترجع النتائج المحققة إلى الإستراتيجية الخماسية الجديدة لمجموعة البركة المصرفية لسنوات 2008-
2012، والتي تستهدف تحقيق النمو القوي في مصادر الإيرادات والعمليات، استناداً إلى ما تمتلكه
المجموعة من انتشار جغرافي وخبرة واسعة في الأسواق والمنتجات المصرفية الإسلامية.

نتائج الدراسة:

بعد استعراض تصنيف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف لمجموعة البركة المصرفية، توصلنا إلى النتائج الآتية:

1- أكدت إخفاقات وكالات التصنيف الائتماني الدولية ضرورة استبدالها بالوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، لاسيما إذا تعلق الأمر بتصنيف المؤسسات المالية الإسلامية، حيث يركز عمل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف على التحقق من الملاءة المالية للمؤسسة محل التصنيف، باستخدام مؤشرات المركز المالي ومؤشرات الربحية، ومدى التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية في أنشطتها المختلفة.

2- يعود نجاح مجموعة البركة المصرفية، وحصولها على درجة استثمارية من الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف إلى العوامل الآتية: قوة نموذج أعمالها، انتشارها الجغرافي الذي أصبح يمتد إلى 14 بلدا عبر بنوك تابعة، امتلاكها مرونة قوية لمواجهة التقلبات في الأوضاع المالية والسياسية محليا ودوليا، التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها.

3- حصول المؤسسة المالية الإسلامية على درجة متقدمة في التصنيف سيساهم في زيادة الطلب على الصكوك المصدرة من قبل هذه المؤسسة، وهذا ما سينعكس إيجابا على قيمة هذه الصكوك.

4- تعتبر الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف طرفا مهما في تحقيق الإنصاف والشفافية، وذلك من خلال تفعيل الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية.

التوصيات: رغبة منا في تثمين هذه الدراسة، نقدم التوصيات الآتية:

1- يجب على البنوك المركزية في الدول التي تنشط فيها البنوك الإسلامية أن تُخضع هذه الأخيرة إلى التصنيف الذي يضمن التحقق من الملاءة المالية والالتزام الشرعي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيساهم هذا الإجراء في تفعيل دور الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف في الاقتصاد.

2- يجب على الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف أن تقوم بتخفيض تكلفة التصنيف الائتماني والشرعي، لتشجيع المؤسسات المالية الإسلامية على طلب التصنيف، ويجب أن يساهم البنك المركزي لكل جهاز مصرفي بنسبة معينة من تكلفة تصنيف البنوك الإسلامية التي يشرف عليها.

الهوامش:

(^١) إن مساهمة وكالات التصنيف الائتماني لتكون من بين الأسباب الرئيسة لنشوء الأزمة المالية العالمية سنة 2007 مرده إلى ما يلي: يعتمد عمل وكالات التصنيف الائتماني الدولية بدرجة كبيرة على الرسوم التي تتقاضاها من الهيئات التي تصدر السندات، مع حصول المستثمرين على المعلومات دون مقابل، وخلال الطفرة التي سبقت الأزمة في الأوراق المالية المدعومة بالرهونات العقارية الأمريكية الخطرة (من السندات البسيطة المدعومة بالرهون إلى التزامات الدين المضمونة بالغة التعقيد) كثيرا ما كانت تعطى تصنيفات بدرجة AAA (أعلى تصنيف) لعدد كبير من تلك الإصدارات، الأمر الذي شجع الطلب عليها وأنشأ إيرادات كبيرة لوكالات التصنيف الائتماني الدولية، وحسب هيئة التحقيق في الأزمة المالية العالمية قامت وكالة Moody's لوحدها بتصنيف ما قيمته 4700 مليار دولار من الأوراق المالية المدعومة بالرهون السكنية خلال الفترة ما بين سنتي 2000 و 2007، إضافة إلى قيامها بتصنيف ما قيمته 736 مليار دولار من التزامات الدين المضمونة.

(^{**}) وكالة Moody's: هي مؤسسة نشطة في مجال التحليل المالي للمؤسسات التجارية المصرفية، تستحوذ هذه الوكالة على 40% من حصة السوق في مجال التنبؤ والتقدير لمخاطر القروض على المستوى العالمي، تأسست سنة 1909 من قِبل John Moody .

(^{***}) وكالة Standard & Poor's: هي فرع لشركة McGraw-Hill التي تنشر تقارير عن التحليل المالي للقيم المنقولة من أسهم وسندات.

(^{****}) وكالة Fitch IBCA: هي مؤسسة تقييم دولية، مختلطة أمريكية وبريطانية، تأسست في 24 ديسمبر 1913 بنيويورك.

(¹) - المجلة الدورية التي تُعنى بشؤون المال والأعمال، يصدرها بنك البركة السوداني، العدد 07، مارس 2011، ص 02.

(²) - الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية (ABG):

<http://www.ambaraka.com> consulté le : 14/12/2014

(³) - سامي مظهر قنطقجي، مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2006، ص 38

<http://www.kantakji.com> consulté le : 14/11/2014

(⁴) - Hidetoshi Hashimoto, the finance in the capital market and credit rating in Malaysia, center of china and Asian studies Nihon university college of Economics, p02.

(⁵) - موقع البنك الإسلامي للتنمية:

<http://www.isdb.org> consulté le : 25/06/2014

(⁶) - الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية (ABG):

<http://www.ambaraka.com> consulté le : 2015/11/15

(⁷) - التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية (ABG) لعام 2014، ص 71.

المراجع باللغة العربية:

- 1- المجلة الدورية التي تُعنى بشؤون المال والأعمال، يصدرها بنك البركة السوداني، العدد السابع، مارس 2011.
- 2- الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية (ABG)
<http://www.ambaraka.com> consulté le : 14/12/2014
- 3- سامي مظهر قنطقجي، مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2006.
<http://www.kantakji.com> consulté le :14/11/2014
- 4- أحمد التميمي، معايير التصنيف الائتماني في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة المستثمرون:
<http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=1434> consulté le : 14/04/2013
- 5- موقع البنك الإسلامي للتنمية:
<http://www.isdb.org> consulté le : 25/06/2014
- 6- الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية (ABG)
<http://www.ambaraka.com> consulté le : 2015/11/15
- 7- التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية (ABG) لعام 2014.
- 8- عاطف وليم أندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 9- محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2005.
- 10- عبد الباري مشعل، سبل دعم جهود المؤسسات المعنية بالتصنيف للمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي- 03 جوان 2009.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Hidetoshi Hashimoto, the finance in the capital market and credit rating in Malaysia, center of china and Asian studies Nihon university college of Economics.
- 2- Ashok vir Bhatia, Sovereign Credit Ratings Methodology: an Evaluation, IMF, WP/02170/ Washington, D.C.2002.
- 3- Peter S. Rose, Jone W.Kolariz & Donald R.Fraster, Financial Institution & Managing Financial Services, Boston: Irwin, Fourth Edition, 1993.